

تقارير الاستدامة وأهميتها في تقييم كفاءة أداء الشركات الصناعية الأردنية دراسة ميدانية من وجهة نظر مدققي الحسابات الأردنيين

أ.م.د. أسامة عبد المنعم السيد علي*

المستخلص

تحتل تقارير الاستدامة في الوقت الحالي في كثير من بلدان العالم المختلف بأهمية خاصة في ضوء التطورات البيئية والاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها تلك البلدان، حيث قامت الهيئات المهنية المحاسبية والتدقيقية على تشجيع المنظمات والمؤسسات والشركات على الإفصاح عن تلك التقارير لما لها من أهمية خاصة في تقييم تلك المنظمات والمؤسسات والشركات على مختلف الأصعدة المحلية والعالمية، لذلك حاولت هذه الدراسة بيان أهمية تلك التقارير في تقييم كفاءة الشركات الصناعية المساهمة الأردنية من وجهة نظر مدققي الحسابات في الأردن. وكان من أهم توصيات الدراسة التأكيد على أهمية الإفصاح عن تقارير الاستدامة من ضمن الحسابات الختامية للشركات لما له من أثر على كفاءة تقييم الشركات على مختلف الأصعدة المحلية والعالمية.

Abstract

The sustainability reports of the current time are special attention in many countries of the world is different particularly important in light of environmental & economical developments and social development taking place in those countries, where the bodies of professional accounting and audit to encourage organizations, institutions and companies to disclose the reports because of their special importance in the assessment of those organizations, institutions and companies at different levels of local and international, so try this study demonstrate the importance of such reports in the assessment of the efficiency of industrial input of Jordan from the perspective of auditors in Jordan. One of the most important recommendations of the study emphasis on the importance of disclosure of sustainability reporting among the latest accounts wrap for companies to its effect on the efficiency of companies to assess the various local and international levels.

المقدمة

تخضع الشركات لضغوط متزايدة لكي تقدم تقاريرها التي تبين تأثيرها على المجتمع في سبيل الوصول لرقى تلك المجتمعات على مختلف الأصعدة المحلية والعالمية. وتحمل هذه التقارير عناوين متنوعة، ولكنه يطلق عليها في الغالب تقارير بيئية أو اجتماعية، أو تقارير عن الاستدامة. والتقارير عن الاستدامة أشمل معنى من التقارير البيئية والاجتماعية، وذلك (globalreporting,2011,p) لأنها تتضمن تأثير الشركات الاقتصادي، وأيضاً لأنها لا تكتفي بتقييم تأثير الشركة على المجتمع ومقارنة أدائها بمرور السنين، وإنما تقيم أيضاً استدامة عمليات الشركة ومنتجاتها من حيث تنمية المجتمع ورفيه محليا وعالميا.

* جامعة الزرقاء الخاصة.

لذلك سوف تحاول هذه الدراسة بيان مدى تأثير تقارير الاستدامة على كفاءة تقييم أداء الشركات الصناعية المساهمة ألعامة الأردنية من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- 1- التعرف على مفهوم تقارير الاستدامة واثـر الإبلاغ عنها بالنسبة للشركات المساهمة العامة الصناعية .
- 2- التعرف على تجارب البلدان العالم المختلف في هذا المجال .

أهمية الدراسة:

تتأتى أهمية الدراسة من محاولة التعرف لأهمية تقارير الاستدامة للشركات وأثرها في تقييم كفاءة أدائها على مختلف الاصعدة المحلية والعالمية .

مشكلة الدراسة :

تتبلور مشكلة الدراسة في التساؤل التالي :هل يوجد تأثير لتقارير الاستدامة على تقييم كفاءة أداء الشركات المساهمة الصناعية ألعامة الأردنية من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين

فرضية الدراسة:

تعتمد الدراسة على فرضية مفادها: لا يوجد تأثير لتقارير الاستدامة على تقييم كفاءة أداء الشركات المساهمة الصناعية ألعامة الأردنية من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين.

منهجية الدراسة:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي : حيث قام الباحث بالحصول على البيانات اللازمة لهذه الدراسة من المصادر التالية :

Primary Sources
Secondary Sources

- 1 - المصادر الأولية .
- 2 - المصادر الثانوية .

المصادر الأولية . Primary Sources

لقد تم الحصول على البيانات الأولية اللازمة لهذه الدراسة من خلال استبانته تم إعدادها وتوزيعها على عينه من مدققي الحسابات من ذوي الكفاءات الفكرية البارزة والتي شكلت عينة هذه الدراسة ومن ثم جمعها وتحليل البيانات باستخدام برمجية الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) ، وذلك لاختبار صحة فرضية الدراسة .

المصادر الثانوية . Secondary Sources

لقد تم الحصول على البيانات الثانوية المتعلقة لهذه الدراسة بالرجوع إلى الكتب والرسائل الجامعية والبحوث العلمية والتقارير والمقالات في الصحف والمجلات وذلك من أجل بناء الإطار النظري للدراسة وتحقيق أهدافها .

عينة الدراسة:

تتكون عينه الدراسة من مدققي الحسابات من ذوي الباع الطويل في مجال العمل المحاسبي والتدقيقي حيث بلغت العينة (115) مكتب لتدقيق الحسابات ، وتم إعداد استبانته مخصصه لأغراض هذه الدراسة، وزعت (115) استبانته على تلك المكاتب تم استرجاعها جميعا ،ولكن تم اهمال 42 استبانته لعدم موضوعية وجدية المستبائين في الأجابه عليها حيث حملت بعض الاستبائات المسترجعة إجابات متحيزة باتجاه الموافقة الشديدة عبارة (موافق بشدة) كما وحملت بعض الاستبائات إجابات متناقضة على نفس المجال ومن الاستبائات المسترجعة كانت هنالك بعض استبائات فارغة ،وتشكل النسبة المتبقية من الأستبانة 64% وهي صالحه لأهداف هذه الدراسة

الدراسات السابقة

- (دراسة Lonou وآخرون، 2011)

قامت هذه الدراسة بفحص تأثير تقارير الاستدامة الاختيارية بمعايير متعددة من المسؤولية الاجتماعية والممارسات الإدارية. حيث تم استخدام بيانات من 58 بلداً. أظهرت الدراسة بأن المسؤولية الاجتماعية لقادة الأعمال تزداد بعد تبني تعليمات تقارير الاستدامة التطوعية. كما أثبتت الدراسة بأن كلاً من التنمية

المستدامة وتدريب العاملين باتت أولوية أعلى للشركات، وأن الحاكمية المؤسسية قد تطورت. ومن النتائج الإيجابية التي أبرزتها الدراسة نتيجة للتبني الطوعي لتقارير الاستدامة تطبيق الشركات لممارسات أخلاقية وانخفاض نسبة السرقات والفساد، وازدياد مصداقية الإدارة. وقد ظهر ذلك جلياً في الدول ذات الالتزام الأعلى بالقوانين وانتشار تقارير الاستدامة.

• دراسة (أبو زر، 2011)

بينت الباحثة أن مفهوم يحظى الاستدامة في الوقت الحالي بأهمية خاصة في ضوء التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها مختلف الدول في العالم، حيث يتم التركيز على تشجيع المنظمات والمؤسسات والشركات الخاصة لتقوم بجزء من الواجب اتجاه المجتمعات التي تعمل فيها، أي أن قضايا الرعاية الاجتماعية وتطوير وتنمية المجتمعات لم يعد يقتصر على الحكومات والمؤسسات الرسمية فقط. وتحتل حالياً تقارير الاستدامة مكاناً وجزءاً هاماً من مراكز البحث والدراسة حول العالم بشكل عام، وحديثاً في المنطقة العربية. وعملت الباحثة على إبراز الخلفية لتقارير الاستدامة وتطوير هذه التقارير. فضلاً عن بيان المصطلحات المختلفة لمفهوم تقارير الاستدامة، وتاريخ تقارير الاستدامة، والجمهور المستهدف لهذه التقارير، كما شملت الدراسة مجموعة من الأسئلة المرتبطة بمشاكل هذه التقارير، وبيان العلاقة بين تقارير الاستدامة والشفافية والإبلاغ المتكامل، كما تم توضيح تجارب لعدد من الدول المتقدمة التي تبنت تقرير الاستدامة، وإيضاً تم بيان الواقع الحالي لتقرير الاستدامة في الأردن، ودور المحاسبين في دعم الاستدامة، وأهمية الموثوقية من خلال التدقيق والخدمات التوكيدية، والمعيار العالمي لتقارير الاستدامة، ثم تقييم أثر الإبلاغ عن الاستدامة، وتوضيح مزايا تقرير الاستدامة، واستطلاع الآفاق المستقبلية للإبلاغ عن الاستدامة

• (دراسة Simnett وآخرون ، 2009)

تركزت الدراسة حول التوكيد على تقارير الاستدامة: مقارنة عالمية. حيث بينت الدراسة أهمية تقارير الاستدامة على المستوى العالمي. وذلك بالنظر إليها على اعتبارها بيانات منشورة " غير مالية" مستقلة ذات هدف عام. لقد قام الباحثون بدراسة مقارنة بين مجموعة من الشركات بلغت 2113 شركة من 31 دولة، وهذه الشركات قدمت تقارير الاستدامة خلال الأعوام 2002-2004. بنيت هذه الدراسة على افتراض أساسي يقول بحاجة هذه الشركات لإعداد تقارير الاستدامة بسبب حاجتها لتعزيز مصداقيتها. فضلاً عن علاقة هذه التقارير بطبيعة البيئة في تركيزها على المساهمين فقط أو على أصحاب المصالح وقد دعمت نتائج الدراسة الفرضية الأولى التي تقول بأن الشركات تبحث عن تعزيز مصداقيتها كسبب أساسي لإصدار تقارير الاستدامة. فضلاً عن إثبات عدم أهمية الجهة التي تعد التقرير إن كانت مدقق حسابات محترف أو غيره. كما أكدت الدراسة بأن البلدان التي يوجد فيها اهتمام بأصحاب المصالح أكثر احتمالاً بأن تختار المدققين المحترفين لإعداد هذه التقارير أو تأكيدها.

• (دراسة Kolk و Perego ، 2008)

ناقشت الدراسة العوامل المترافقة مع القرارات الاختيارية لتوكيد تقارير المسؤولية الاجتماعية والبيئية والاستدامة. حيث بينت بأن هناك فهم محدود للطلب على هذه الممارسة غير المالية للتدقيق وذلك بسبب حداثة هذه الممارسات. ركزت الدراسة على مجموعة من العوامل المؤسسية على مستوى البلد الواحد بحيث تشرح هذه العوامل أسباب تبني كشوفات التوكيد في مجموعة من عدة بلدان. حيث تم شمول أغنى 212 شركة من 250 شركة عالمية للأعوام 1999 و 2002 و 2005. أثبتت نتائج الدراسة بأن الشركات العاملة في الدول التي تهتم بأصحاب المصالح وذات أنظمة سياسية غير قسرية أكثر ميلاً لتبني تقارير توكيد الاستدامة. فضلاً عن أن الطلب على التوكيد أعلى في البلدان التي تكون فيها الممارسات المستدامة للشركات معززة بشكل أفضل بآليات سوقية ومؤسسية. كما أن احتمال اختيار شركات محاسبة كبرى كبرى كمزود للتوكيد يتزايد للشركات العاملة في دول تركز على المساهمين وذات مستوى تطور تشريعي أقل.

• دراسة (يحيى وصورية، 2008)

بين البحث إن التنمية المستدامة تشمل ما يزيد عن النمو، فهي تتطلب تغييراً في محتوى النمو، بحيث يصبح أقل مادية واستخداماً للطاقة، وأكثر عدالة في تأثيراته، ويجب تحقيق هذه التغيرات في جميع الدول كجزء من مجموعة الإجراءات، للمحافظة على رأس المال البيئي، وتحسين توزيع الدخل، وتخفيض الأزمات الاقتصادية. والملاحظ أن هناك آراء مختلفة ظهرت منذ زمن بعيد، متعلقة بالتنمية المستدامة من طرف علماء الاقتصاد والبيئة والاجتماع. فعلماء الاقتصاد التقليديين ميزوها عن النمو والتنمية الاقتصادية، التي لم تكن تتضمن أفكار الاستدامة البيئية التي لفت اهتمامهم إليها علماء الاقتصاد البيئي، كما أشار علماء البيئة والموارد والأحياء إلى أن المحيط الحيوي هو الذي يحتاج إلى أن يكون مستداماً، وهم يبحثون عن حماية التنوع الحيوي والوراثي بالدرجة الأولى، مع اعتبار أن النمو أمراً ضرورياً

ويمكنه أن يساعد على منع التدهور البيئي، وأشاروا إلى أن علماء الاقتصاد بحاجة للمزيد من الاهتمام بالنواحي البيئية والأخلاقية، كما أكد علماء الاجتماع على طلبات البيئة التي تحددها الثقافة، وركزوا على استدامة النظم الثقافية والبشرية بما فيها قبول نظريات البيئة، وهناك من ذهب إلى اقتراح استدامة التقسيم الدولي للثروة وإعادة توزيعها لتصبح التنمية المستدامة واقعية على المستوى العالمي.

• دراسة (الصفار، 2006)

بين البحث أن قضايا العناية بالبيئة والكلف والإيرادات والمنافع المترتبة عنها تنصدر مكانة بارزة وبالغة الأهمية حول العالم بسبب علاقتها الوثيقة برفاهية الإنسان وبمستوى معيشتة وتقدمه . مما أدى إلى زيادة الحاجة لتوفير البيانات المعرفية الملائمة عن البيئة إلى الإدارة الداخلية للمنظمات وإلى أفراد المجتمع ، وذلك لغرض معالجة الأمور المتعلقة بها للمحافظة على البيئة الخضراء وتقييم أداء المنظمات في هذا المجال . ولذلك فإن المعلومات الحالية التي تقدمها المحاسبة إلى المجتمع في قوائمها المالية السنوية لم تعد كافية لأغراض البيئة ، وإنما تتطلب تركيز المحاسبين في المنظمات ، وهم الجهة الأكثر اهتماماً بصورة مستمرة ، على الاقتصاديات المحتملة ومنافع الإدارة الداخلية الأخرى التي يمكن تحقيقها من استحداث المحاسبة للبيئة المستدامة . هذا فضلاً عن اهتمام المحاسبين القانونيين والمدققين الخارجيين الذين يتتبعون البيانات المالية ويتحققوا من حقيقتها والتي من ضمنها المعلومات المتعلقة بالبيئة في القوائم المحاسبية .

• دراسة (تاجيه، 2004)

بين البحث ونتيجة للاستجابة الرسمية لكل من هيئة بروتلند ومؤتمر الأمم المتحدة الخاص بالتنمية والبيئة عام 1992، تبنت معظم الدول التنمية المستدامة كهدف وطني. ويدور النقاش الآن حول كيفية إسهام القطاعات الاقتصادية أو الأعمال في تحقيق هذا الهدف، حيث نتج عن ذلك عدد من المبادئ مثل الأعمال المستدامة أو المسؤولية المؤسسية البيئية. والسؤال الذي طرحته الباحثة ما هو السلوك المناسب لتجسيد الاحتياجات المطلوبة للإشراف على التقدم باتجاه الاستدامة المؤسسية **Corporate sustainability**. بالحقيقة يوجد استجابتين واسعتين لمشكلة قياس الاستدامة، حيث تبدأ الأولى، بعدم وضوح فكرة الأعمال المستدامة بسبب صعوبة تحديد مجموعة من المؤشرات العملية التي تساعد الشركات في تحسين أدائها البيئي. ويقصد بالقياس هنا إيجاد مؤشرات بيئية ذات معنى وتحتوي موضوع الاستدامة. والاستجابة الثانية الدروس المستفادة من الحسابات القومية التي تساعد في التحديد الرسمي للاستدامة أو عدم الاستدامة لمشروع ما. ويتوسط الاستجابتين السابقتين التأكيد على أن المحاسبة عن التأثيرات أو الضغوطات الخارجية تعود للشركات نفسها. يركز هذا البحث على مدى مساهمة الأفكار الحالية عن الاستدامة ومفهوم محاسبة التكلفة الكلية **Full cost accounting**، وفي هذا الصدد تبين أن تقييم التكاليف الخارجية (تكاليف المتغيرات الخارجية) المرافقة للتغير البيئي ضمن حسابات الشركات غير ناضجة لغاية الآن. ودون أدنى شك تعتبر التنمية المستدامة مفهوم معقد يفتح الباب للعديد من التفسيرات والمواضيع الخاصة بمدى فائدة ومصادقية محاسبة التكلفة الكلية. ومع ذلك يمكن اتخاذ خطوات عملية باتجاه قياس التنمية المستدامة من منظور الشركات الإنتاجية وعلى الرغم من عدم وجود نظرية واحدة خاصة بالتنمية المستدامة، إلا أن جميع النظريات تشترك بالفكرة التي تقول أن الرخاء المستقبلي يتحدد بمقدار ما يحدث للثروة بمرور الزمن.

الجانب النظري

نتيجة لتزايد الاهتمام العالمي في مجال التنمية المستدامة ، وممارسة للإبلاغ عن الاستدامة برزت تقارير الاستدامة والتي تعنى بالإبلاغ عن الجوانب الاقتصادية والبيئية والاجتماعية في الأداء التنظيمي للشركات . ان المجلس العالمي للشركات والخاص بالتنمية المستدامة حدد تقرير الاستدامة والتقارير العلنية الواجبة الإفصاح عنها من قبل الشركات لتزويد أصحاب المصلحة الداخلية والخارجية بصورة موقف الشركات من حيث الأنشطة المتعلقة بالاستدامة والمتبلورة بالأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية وتأثيرها على المجتمع .وقد وضعت الهيئة الدولية للإبلاغ العالمية (GRI)، مبادرة تهدف إلى تطوير ونشر مبادئ توجيهية قابلة للتطبيق عالمياً لتقارير الاستدامة . حيث يجب ان تحتوي تلك التقارير على:

1-لمحة عامة عن الشركة والإبلاغ عن نطاق هذا التقرير (1, p 2011, globalreporting)

2-موجز تنفيذي عن الشركة والمؤشرات الرئيسية المطبقة لتقارير الاستدامة .

3-رؤية الشركة وكيفية إعداد التقارير من حيث دمج الأداء الاقتصادي والبيئي والاجتماعي .

4-نظرة عامة على الحاكمية المؤسسية للشركة والتي تعتبر المركز الرئيسي لتنفيذ الرؤية الخاصة بها .

5- المجالات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للشركة وأثرها على المجتمع المحيط بها .

لذلك يعتبر الإبلاغ عن الاستدامة **Sustainability Reporting** مصطلح حديث نسبياً، ولكنه يكسب القبول الواسع، ويشير المصطلح إلى كيفية تعامل الشركات مع حقائق مالية وغير مالية هامة مثل الأمور

المتعلقة بالحاكمية والمواضيع البيئية والاجتماعية والاقتصادية والمخاطر، والفرص والتي يمكن ان تؤثر على الأداء المستقبلي للمؤسسات، وعلى دخلها وقيمتها.
ويطلق على مصطلح تقرير الاستدامة عدة مسميات مستخدمة في أوروبا والولايات المتحدة الامريكية وباقي العالم وهي كما يلي: (ابو زر، 2011، ص4)

- (1) تقرير الاستدامة Sustainability Report
 - (2) تقرير مسؤولية الشركة Corporate Responsibility Report
 - (3) تقرير المسؤولية الاجتماعية Corporate Social Responsibility
 - (4) التقرير البيئي والاجتماعي Environmental and Social Report
 - (5) تقرير الجمهور والمجتمع Social and Community Report
 - (6) التقرير الثلاثي Triple Bottom Line
 - (7) تقرير الصحة البيئية والسلامة Environmental Health and Safety Report
 - (8) التقرير البيئي Environmental Report
 - (9) التقرير الخيري Philanthropic Report
- ومع ذلك، تركز عادة تقارير الاستدامة بشكل رئيسي على عناصر الأداء التنظيمي المتعلق بالبيئة والمجتمع.

نشوء تقارير الاستدامة وتغييرها بمرور الزمن

مرت تقارير الاستدامة بثلاثة مراحل رئيسية كما يلي:

أولاً: المرحلة الأولى

بدأ تطوير التقارير غير المالية في الولايات المتحدة في الثمانينات من القرن العشرين (1980)، وقد كان التركيز في ذلك الوقت على إعداد التقارير البيئية، حين أصبح أصحاب المصالح الخارجيين يأخذون في اعتبارهم أثر المنظمات على الموارد (مثل، الهواء والأرض والماء، والنفايات والانبعاث الضارة وكفاية الموارد من أجل النمو في المستقبل) ولمعالجة مثل هذه القضايا، وعلى الصعيد العالمي وضعت لجنة برونتلاند Brundtland Commission مصطلح "التنمية المستدامة" "Sustainable Development" (WCED, 1987)، وعرفت بأنها: "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس في قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة"، وقد توصلت هذه اللجنة الى نتائج منها، أن العالم سوف يضطر إلى تعديل أساليبه في التشغيل ليكون مستدام في الأمد الطويل، ووضع الحكومات والمجتمعات المحلية والأفراد للتفكير في كيفية عمل هذه التغييرات.

ومع ذلك، فقد كانت المنظمات تقاوم وإلى حد كبير كونها لم ترغب في أن ترى نموها الاقتصادي يحد من خلال التقرير (الإبلاغ) عن آثارها على أصول المجتمعات وموارده.

ثانياً: مرحلة التقارير البيئية والاجتماعية والاقتصادية

في عام 1998 طور إلكنتون Elkington ما يسمى "خط الأساس الثلاثي" Triple bottom line - والذي ساطق عليه مجازاً التقرير الثلاثي - لمناقشة وضع ثلاثة مجالات مع بعضهم البعض وهم، الأداء البيئي والأداء الاجتماعي والأداء الاقتصادي.
ان مصطلح التقرير الثلاثي يشمل ضمناً الأداء البيئي والاجتماعي والاقتصادي ليكون متوازن وذا أهمية متساوية.

إن إدخال الجوانب الاجتماعية في التقارير للاعتراف بأن للمنظمات تأثير على المجتمعات التي تعمل فيها، وكذلك على الدور الهام للأفراد الذين يعملون لحساب المنظمة. وبمرور الوقت، كثير من المتطوعين قدموا تقارير بيئية تحولت إلى تقارير بيئية واجتماعية، وذلك من أجل تكميل معلومات التقارير المالية (الاقتصادية) التي على المنظمات تقديمها كمتطلب قانوني إلزامي.

ثالثاً : مرحلة التغير للمسؤولية التنظيمية (ابو زر، 2011، ص5)

وهذه المرحلة تعتبر المرحلة التي أحدثت التغير نحو المسؤولية التنظيمية، فخلال القرن الواحد والعشرون (2000م)، أصبح الأمر أكثر وضوحاً وفي جميع أنحاء العالم، فقد بدأت المنظمات الكبيرة تأخذ موضوع التغير المناخي والمتطلبات البيئية والاجتماعية على محمل الجد من خلال إصدار ما يسمى بتقارير الاستدامة. وبدأت السلطات المعنية تهتم وتأخذ بعين الاعتبار أن التقارير الحالية ولا سيما تقارير الشركات المدرجة في البورصة لا تعكس وبشكل كاف مجموعة من المسائل التي ينبغي استخدامها لقيم إدارة المنظمة لمواردها. على سبيل المثال، ففي المملكة المتحدة أدخلت الحكومة في عام 2002 قانون جديد للشركات يتطلب مراجعة مالية وتشغيلية للشركات (OFR) "Operating and Financial Review"، والذي بموجبه يكون على المديرين متطلب إصدار تقرير عن "العوامل الهامة" "material factors"، والتي تشمل العلاقات مع الموظفين، والموردين، والزبائن، وتأثير عملياتها على المجتمعات والبيئة ونزاهة النتائج.

وقد جاء التحديث عام 2003م من خلال توجيه من الاتحاد الأوروبي European Union من أجل نشر التقارير السنوية المتعلقة ببعض عناصر الاستدامة من عام 2006، وقد اصدر مجلس معايير المحاسبة البريطاني UK Accounting Standards Board في عام 2005 دليل "أفضل الممارسات" "best practice" guideline للتقارير الإنشائية narrative reporting والتي غطت معظم الجوانب التي كانت مدرجة في المراجعة المالية والتشغيلية OFR، وبالتالي تم توفير التشجيع الكبير للشركات للتقرير على شاكلته (Tomorrow's Company, 2007). كما أن عدداً متزايداً من غيرها من البلدان (مثل اليابان وأستراليا والدول الاسكندنافية وهولندا وفرنسا وإسبانيا وجنوب أفريقيا) والتي تطلبت حالياً التقرير عن بعض عناصر الاستدامة

الاتجاهات الحديثة في الإبلاغ الاجتماعي

اجتذبت المسألة الاجتماعية الحديثة أول ما اجتذبت انتباه الحكومات والأعمال التجارية والأكاديميين وهيئات المسألة المهنية في النصف الأول من السبعينات من القرن الماضي ثم خف هذا الاهتمام الواسع في النصف الثاني من ذلك العقد، ليظهر من جديد في أعقاب الكوارث البيئية ككارثتي بوبال واكسون فالديز (الأمم المتحدة، 2004، ص14-18).

وفي حين أن المؤسسات والشركات التي لها آثار بيئية كثيرة كانت من بين أول المقدمين لتقارير عن الأداء البيئي، فقد لحقت بها مؤسسات أخرى تدريجياً في الإقدام على الإبلاغ البيئي. وما دعم هذا الاتجاه الذي كان وراءه اهتمام الجمهور بالبيئة هو وضع قوانين وأنظمة تقتضي من المؤسسات الإبلاغ عن أدائها البيئي في بلدان مثل أستراليا والدانمرك والسويد وكندا والنرويج وهولندا والولايات المتحدة. وقد وضع العديد من المبادئ التوجيهية المتعلقة بهيكل التقارير البيئية ومحتوياتها في أوائل التسعينات. فنشر فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ المبادئ المحاسبية للإبلاغ المالي عن التكاليف والالتزامات البيئية، استناداً إلى أفضل الممارسات، لضمان عدم قيام واضعي المعايير باعتماد حلول مختلفة للمشاكل نفسها. كما وضع الفريق مجموعة من خمسة مؤشرات رئيسية للكفاءة البيئية، وذلك للمساعدة في إجراء توحيد دولي لتقييم كيفية تأثير الأداء البيئي للمؤسسة على نتائجها المالية. وقد عكفت منظمات دولية مثل اللجنة الدولية للممارسات مراجعة الحسابات التابعة لاتحاد المحاسبين الدولي، ومنتدى المحاسبة الاستشاري التابع للاتحاد الأوروبي، واتحاد المحاسبين الأوروبي على تحري معرفة العلاقات بين الإبلاغ البيئي والمالي وعلى الرغم من التحرك العام نحو استخدام نموذج موحد لإعداد التقارير، فإن تنوع التقارير يبلغ حداً لا تزال المقارنة في ظلها صعبة.

وقد أضيفت على مدى السنوات الخمس الأخيرة مواضيع اجتماعية إلى القضايا البيئية. فاليوم، صارت التقارير البيئية تشكل ٦٤ في المائة من مجموع التقارير الاجتماعية. وكان وراء هذا التطور أيضاً اهتمام أصحاب المصلحة، ويقوم بدعمه عدد متزايد من القوانين والأنظمة والمبادئ التوجيهية. وتبين دراسة استقصائية لأكثر ٢٥٠ مؤسسة في العالم وأكبر ١٠٠ مؤسسة في ١٩ بلداً أن عدد المؤسسات التي أصدرت تقارير بيئية أو اجتماعية عن الاستدامة من بين هذه المؤسسات في عام ٢٠٠٢ أقل من ٥٠٠ مؤسسة. وهذا يمثل أقل من ١ في المائة من ٦٥ شركة. كما أن الإبلاغ الاجتماعي لا يقتصر على أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية، بل بدأ أيضاً في أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية وأفريقيا وآسيا. وتقول المؤسسات المقامة في الاقتصاديات الناشئة التي تقدم تقارير عن القضايا البيئية والاجتماعية إنها تفعل ذلك بسبب تعهداتها بالشفافية والمساءلة، ولأن قياس تأثيرها على المجتمع يساعدها على إدارة هذا التأثير.

وقد خلص تقييم للجودة أجري مؤخراً على ١٠٠ تقرير اجتماعي من أرجاء مختلفة من العالم إلى أنه على الرغم من زيادة متوسط عدد صفحات التقارير بنسبة ٤٥ في المائة، لم ترتفع جودة التقارير. ويجري عامة تحليل محتويات التقارير الاجتماعية من حيث القضايا الاقتصادية والبيئية والاجتماعية. ويتضمن الإبلاغ عن الأداء الاقتصادي المرتبات والاستحقاقات، والإنتاجية، وإيجاد فرص العمل، والاستعانة بالمصادر الخارجية، والبحث والتطوير، والاستثمار في التدريب وغيره من أشكال رؤوس الأموال البشرية، وكلها أمور يمكن تقييمها كمياً. وتتضمن القضايا البيئية تأثير عمليات الإنتاج والمنتجات والخدمات على الهواء والأرض والتنوع البيولوجي وصحة الإنسان. وتكون عادة تقارير الجودة المتعلقة بالقضايا البيئية أفضل من تقارير الجودة المتعلقة بالقضايا الاجتماعية، وذلك بفضل وجود عدد من المقاييس البيئية كمؤشرات الكفاءة البيئية التي وضعها فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ. (الأمم المتحدة، 2004، ص18)

مبادرات الإبلاغ الطوعي الحالية للشركات

ينشأ باطراد عدد متزايد من المبادرات الهادفة إلى تقييم تأثير الشركات على المجتمع. وتعرض الهيئات الاستشارية المتخصصة خدماتها على المؤسسات التي ترغب في إصدار تقارير اجتماعية. وتختلف المنهجيات التي يتبعها كل من هذه الهيئات الاستشارية، ما يضمن استمرار المنافسة فيما بينها. وقد أعدت

مجموعات أصحاب المصلحة، فضلاً عن هيئات التصنيف وناشري الأرقام القياسية المتعلقة بالاستدامة، عدداً كبيراً من برامج وضع معايير الأداء في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات، وتُظهر هذه الجهات المؤسسات بوابل من الاستبيانات.

وتُظهر دراسة استقصائية أجريت مؤخراً على المؤسسات الأوروبية أنه على الرغم من أن أكثر من ٨٠ في المائة من ممارسي أنشطة العلاقات مع المستثمرين يعتقدون أن الإبلاغ عن المسؤولية الاجتماعية للشركات يشكل جزءاً رئيسياً من أي برنامج جيد للعلاقات مع المستثمرين، وأن ٧٥ في المائة منهم يرون أن المسؤولية الاجتماعية للشركات مهمة في الأسواق السعودية والهيوطية على السواء، تعترف الغالبية العظمى بأن السأم من الرد على الاستبيانات يمثل مشكلة حقيقية وتطالب المؤسسات بتوحيد المعلومات المطلوبة منها.

وتهدف قلة من مبادرات أصحاب المصلحة، وهي تضم عامة ممثلين عن القطاع الخاص، إلى وضع أطر ومؤشرات لإعداد التقارير، يمكنها أن تساعد في توحيد المعلومات المطلوبة. وعلى الرغم من أنها تسهم، كل على حدة، في تحديد مجالات معنية من الإبلاغ الاجتماعي، فإن تنوعها ونطاقها المحدود يعوقان إعداد نماذج ومحتويات موحدة. وتتضمن هذه المبادرات مبادرة الإبلاغ العالمية، ومشروع الإبلاغ عن الاستدامة الذي أعده المجلس العالمي للأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة، والأعمال التجارية في المجتمع المحلي، ومبادرة الإبلاغ عن تأثير معهد المساءلة الاجتماعية Accountability التي أعدتها مؤسسة AA1000 Series الشركات، ومبادرة والأخلاقية. ولما كان الهدف من هذا التقرير هو العكوف بالأخص على استعراض المبادرات الحديثة التي تركز على الجوانب الاجتماعية للإبلاغ، فلم تدرج هنا المبادرات المتعلقة بالإبلاغ البيئي. وتتضمن المبادئ التوجيهية لمبادرة الإبلاغ العالمية مبادئ إبلاغ يتعين على معدي التقارير إتباعها، كما أنها تحدد محتويات التقارير، وتقتصر مؤشرات للإبلاغ، تشمل ٥٠ مؤشراً بيئياً واجتماعياً واقتصادياً رئيسياً، و ٤٧ مؤشراً إضافياً. وتعتبر المؤشرات "الرئيسية" مهمة لمعظم المؤسسات وحيوية لمعظم أصحاب المصلحة. وقد أصابت مبادرة الإبلاغ العالمية بأن جعلت مداولاتها جامعة قدر الإمكان. وكانت نتيجة ذلك أن معظم "معدي التقارير بموجب المبادرة" يختارون استخدام المؤشرات التي يشعرون أنها متصلة أو ترقى اتصال بمؤسساتهم. كما أن عدداً من المؤشرات يتمثل في مجرد الكشف عن السياسات والممارسات. وبخلاف المشاكل البديهية التي تطرحها كثرة المؤشرات من حيث مدى اكتمال التقارير وإمكانية المقارنة بينها، فعدم وجود صلة واضحة بين جميع المؤشرات والتنمية المستدامة أو حتى الأداء يتيح للمؤسسات التي تستخدم المبادئ التوجيهية إصدار تقارير لا تتناول تأثيرها على المجتمع. كما أن هناك مؤسسات تحتاج بأنّها تتعرض لخطر إمكانية الكشف عن معلومات حساسة ومسجلة الملكية عبر بعض المؤشرات. وتفيد المبادرة، رداً على هذه الانتقادات، بأن المبادئ التوجيهية لا تزال في طور النمو وبرأي الباحث أن على الشركات أن تأخذ بنظر الاعتبار أهم المؤشرات التي تستطيع قياس تأثيرها على المجتمع المحيط بها.

الإفصاح عن التنمية المستدامة

تهتم الشركات اليوم، بالإفصاح عن التنمية المستدامة وعن أدائها المالي وغير المالي. ويتم ذلك إما من خلال تقرير أو أكثر يضاف لتقريرها المالية التقليدية ويتعلق بالبيئة والمجتمع، أو من خلال تقرير موحد عن التنمية المستدامة في كل شركة. يأخذ أيضاً بالاعتبار موضوع التحكم المؤسسي والموظفين والابتكار. لقد أفصحت الفاييننشيل تايمز في 15 تموز 1999، عن تركيز مجتمع الأعمال، على الإجماع المتنامي حول عدم القدرة على تحقيق زيادة في قيمة الأسهم في الأجل الطويل، دون الاعتراف بالمسؤولية أمام الملاك والمساهمين. وتعد الاستدامة الآن مؤشراً "لأداء الشركات. حيث طورت مؤشرات داوونز، مجموعة الاستدامة (SAM)، معايير لاختبار الشركات طبقاً لتعهداتها بالمبادئ الخمسة الخاصة بالتنمية المستدامة:

مبادئ SAM ومبادئ داوونز والاستدامة	
المنتجات والخدمات على تكنولوجيا ابتكاره تستخدم الموارد بكفاءة وفعالية وبعقلانية خلال الزمن	المنتجات والخدمات
معايير مسؤولية الإدارة / القدرة التنظيمية / ثقافة الشركات والعلاقات مع المساهمين.	التحكم المؤسسي
يهتم المساهمون بالعوائد المالية السليمة / النمو الاقتصادي طويل الأجل / الزيادة في الإنتاجية / زيادة المنافسة الدولية والمساهمات في رأس المال الفكري أو المعرفي	المساهمين
تفقد الشركات صناعيتها باتجاه الاستدامة من خلال عرض نشاطاتها والإفصاح عن أدائها	الصناعة
تشجع الشركات الرخاء الاجتماعي من خلال الاستجابات الملائمة للتغير الاجتماعي السريع / التغيرات السكانية / تحول النماذج الثقافية والحاجة للتعليم المستمر.	المجتمع

الاتجاهات السائدة فيما يتعلق بالإفصاح عن التنمية المستدامة في الشركات الإنتاجية والصناعية

يوجد العديد من الاتجاهات الخاصة بالإفصاح عن التنمية المستدامة في الشركات الإنتاجية والصناعية طبقاً لدراسة (Benet and James,) ويمكن إجمالها في الاتجاهين الآتيين:

الاتجاه الأول: المسؤولية الاجتماعية/ أخلاقيات الأعمال.

ينص هذا الاتجاه على مواجهة التحديات الاجتماعية والبيئية، من خلال خلق مجتمع حضري معلوماتي. وتوسيع نطاق المساءلة في الشركات الإنتاجية، من التركيز التقليدي على المتغيرات داخل الشركات، إلى التركيز على المتغيرات الخارجية والمجتمع بصورة عامة. (تاجيه، 2004، ص8)

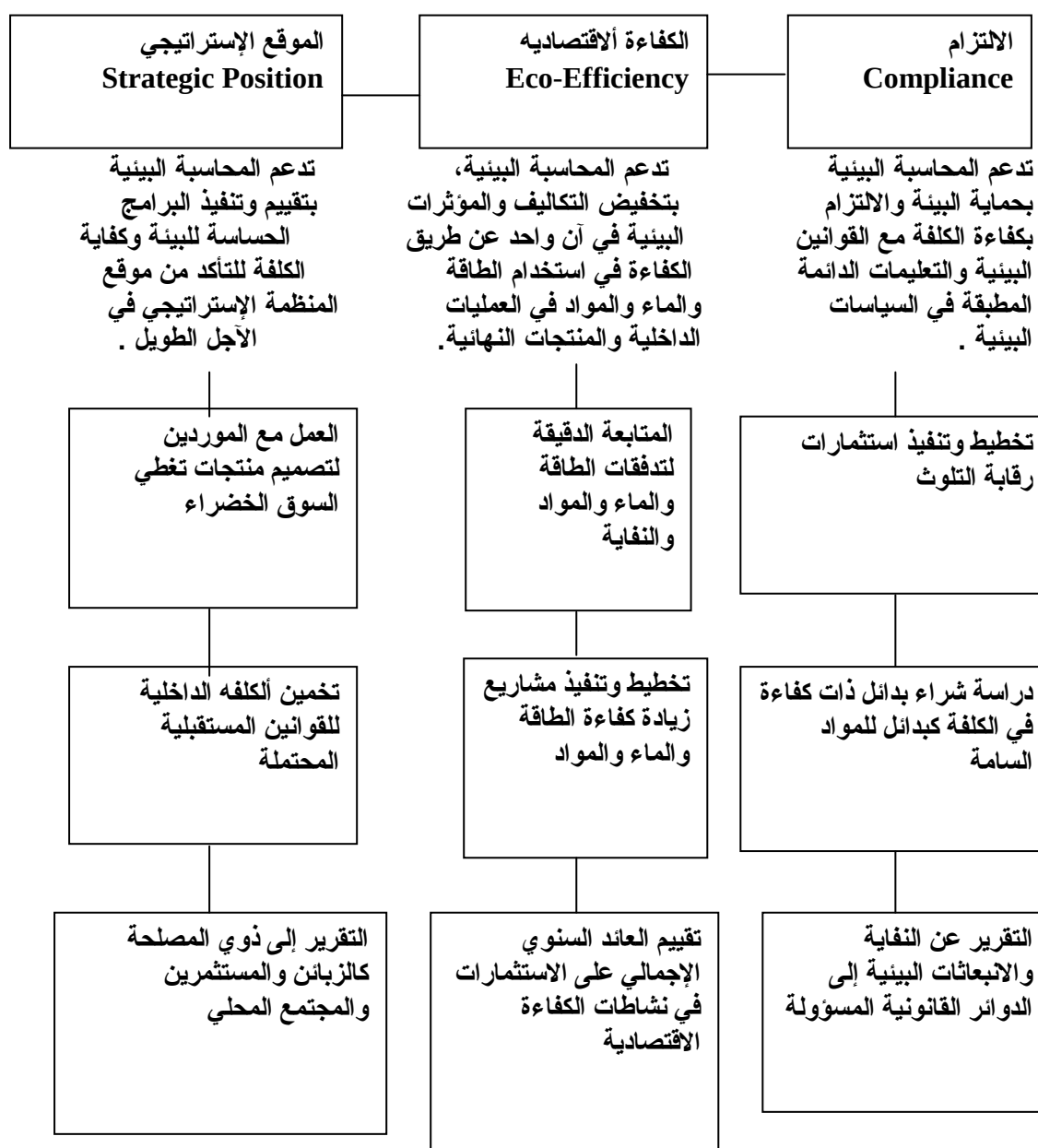
الاتجاه الثاني: قابلية تطبيق الأعمال/ إدارة الأداء

وينص الاتجاه الثاني على أن الشركات تسلط الانتباه على عملية قياس وتحسين الأداء غير المالي، مثل الأداء البيئي إذا أرادت أن تحقق أهدافها طويلة الأجل. وبذلك يريد المساهمون صورة كاملة عن أوضاع الشركات والمعلومات التي تساعد في تحديد مكاسبهم من الاستثمار فيها. وغالباً ما تستخدم الشركات التي تتبنى هذا الاتجاه أسلوب البطاقات المتوازنة للإدارة الإستراتيجية (Kaplan and Norton,) ويوضح الجدول الآتي:

أسلوب البطاقات المتوازنة Balanced scorecard approach	
المنظور المالي: مدى ولاء المساهمين EVA القيمة المضافة الاقتصادية MVA القيمة المضافة الإدارية الدخل الصافي ROI.ROC.ROCE العائد على الاستثمار المتانة المالية النفقات ضمن فئات متعددة الربح الحدي الحصة السوقية الحصة المتوقعة الزيادة في المشروعات الرئيسية العملاء الجدد/ الأسواق الجديدة	منظور الابتكار: نسبة مئوية من الإيرادات التي تولدت عن منتجات تم تطويره في الأشهر الأخيرة عدد الابتكارات الاستثمار في البحث والتطوير رضى الموظفين-رقم الأعمال-الغياب ثقة الموظفين بالإدارة الأمن-العمل الجماعي-الاتصالات المكافآت-الحوافز-إدارة الأداء مهارات التدريب-وضوح الأهداف الأداء-النتائج-الموظفين-الجودة قدرات القوى العاملة
منظور العمليات نسبة مئوية من الأوامر في الفترة الزمنية تجديد الأعمال زمن الاستجابة موثوقية نظم تكنولوجيا المعلومات النتائج المخططة والنتائج الفعلية الفقد والضبايع تسريع المعالجات مقاييس التوقيت	منظور العملاء: مدى ولاء العملاء قيمة الامتياز جودة المنتجات جودة الخدمات العلاقات مع العملاء

وبالإضافة لذلك، وفيما يتعلق بالشركات التي تستخدم المعرفة بصورة أساسية، يتم التركيز بصورة كبيرة على الأصول غير الملموسة وليس الأصول المادية الملموسة. حيث قياس وإدارة مثل هذه الأصول، يعتبر عمل يستحق البحث والتطوير. ويرى الباحث، أن التقارير المالية الحالية ليست مبنية على أساس الاستدامة. ومن الأهمية بمكان أن تستوعب اليوم مهنة المحاسبة والتدقيق مفهوم محاسبة الاستدامة وآثارها على المجتمع من أجل إنتاج إبلاغ مالي واف يستفيد منه أصحاب المصالح جميعاً.

ويمكن تلخيص استخدامات ومنافع المحاسبة عن البيئة المستدامة بالنقاط المدرجة في الشكل الموضح في أدناه: (صفار، 2006، ص13)



الجانِب العملي:

بعد بيان أهمية تقارير الإستدامة بالنسبة للشركات بمختلف أنواعها الصناعية والتجارية مع تقديم لمحة لبروزها التاريخي نأتي الآن لبيان آراء لمدققي الحسابات الأردنيين لمعرفة مدى كفاءة تلك التقارير في تقييم أداء تلك الشركات .

جدول (1)

نتائج ثبات مجال الدراسة باستخدام اسلوب الفا كرونباخ للاتساق الداخلي

المجال	عدد الفقرات	قيمة الفا كرونباخ
أهمية تقارير الاستدامة في تقييم كفاءة أداء الشركات	10	0.768

يبين الجدول (1) نتائج ثبات مجالات الدراسة باستخدام اسلوب الفا كرونباخ للاتساق الداخلي وقد بلغت قيمة الفا كرونباخ لأداة الدراسة ككل (0.768) وتعد هذه القيمة عالية وتعبّر عن اتساق داخلي للفقرات وبالتالي تعكس ثباتاً مناسباً وكافياً لأغراض إجراء هذه الدراسة

جدول (2)
وصف أفراد عينة الدراسة حسب المتغيرات الديمغرافية

المتغير	الفئة	التكرار	%
المؤهل	دبلوم	0	0
	بكالوريوس	18	24,6
	ماجستير	55	75,4
	دكتوراه	0	0
المجموع			100
التخصص	محاسبة	57	78,1
	ادارة اعمال	9	12,3
	اقتصاد	2	2,7
	علوم مالية ومصرفية	5	6,9
	أخرى	0	0
المجموع			100
الشهادة	CPA	3	4,1
	ACPA	17	23,3
	CA	2	2,7
	JCPA	51	69,9
المجموع			100
الوظيفة	صاحب او شريك مكتب تدقيق	0	0
	مدقق حسابات عادي	24	32,9
	مدير دائرة التدقيق	9	12,3
	مدقق حسابات رئيسي	40	54,8
	مدقق حسابات مساعد	0	0
	أخرى	0	0
المجموع			100
الخبرة	اقل من 5 سنوات	0	0
	5 – 10 سنوات	9	12,3
	11 – 15 سنة	49	67,1
	16 – 20 سنة	15	20,6
	20 سنة فأكثر	0	0
المجموع			100

ويتبين من خلال الجدول السابق ان النسبة الأكبر من المستبائين هم من حملة شهادة الماجستير وبنسبة 75,4 وهذا يدل على امتلاكهم للخبرة العلمية الكافية في المعرفة لدلالة وحيثيات الموضوع المطروح عليهم مما يعطي صدق الاجابه عن اسئله الاستبائه. ونجد بالمقابل ان النسبة الأكبر من المستبائين هم من اختصاص المحاسبة وبنسبه 78,1 وهذا يعطي مؤشر اخر على امتلاك هؤلاء المستبائين للخبرة العلمية والعملية بما يخص موضوع أهمية تقارير الاستدامة وأثرها في تقييم كفاءة أداء الشركات ويتناسب هذا مع الشهادة المهنية التي يحملونها حيث كانت النسبة الأكبر منهم هم من حملة شهادة JCPA وبنسبة 69,9. وتبين كذلك إن المستبائين كان مساهم الوظيفة الأكبر هو مدقق حسابات رئيسي وبنسبه 54,8 وهذا يدل على امتلاكهم للحنكة الوظيفة في معالجه القضايا والمسائل المالية والمحاسبية بما يخص تقارير الاستدامة وأثرها في تقييم كفاءة أداء الشركات وجاء هذا متناسب مع الخبرة الوظيفية والتي كانت الأكبر هي 11 – 15 سنة وبنسبه 67,1.

جدول (3)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات أهمية تقارير الاستدامة في تقييم كفاءة أداء الشركات الصناعية العامة

ن=73

الفقرة	المتوسط	الانحراف	النسبة المئوية	الترتيب في المجال
1- يعتبر تقرير الاستدامة مقياساً لمدى فعالية المبادرات التي يتم إطلاقها وتنظيمها من قبل أدارت الشركات	4.81	0.40	96.2	1
2- يعتبر تقرير الاستدامة دليل توجيهي ومرجع للمبادرات المستقبلية، التي قامت بها إدارات الشركة	4.48	0.67	89.6	2
3- يعتبر تقرير الاستدامة احد التقارير المساعدة للإدارات الشركات في ترسيخ مبادئ الحاكمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة	4.05	0.79	81.0	5
4- يعتبر تقرير الاستدامة احد التقارير المساعدة للإدارات الشركات في الحصول على فرص استثمارية جديدة في محيط أعمالها	3.76	0.69	75.2	6
5- تدفع تقرير الاستدامة قدرات إدارات الشركات على تحسين مستوى التأثير على المجتمع من حيث تخفيض المخاطر التلوث البيئي	3.90	0.61	78.0	6
6- يعتبر تقرير الاستدامة احد التقارير المساعدة للإدارات الشركات لمراقبة التقدم الذي أحرزته في خدمة المجتمع المحيط بها	3.76	0.61	75.2	8
7- يعتبر تقرير الاستدامة احد التقارير المساعدة للإدارات الشركات في دعم تطلعات ورغبات وطموحاتهم عملانها	3.57	0.59	71.4	10
8- يعتبر تقرير الاستدامة احد التقارير المساعدة للإدارات الشركات في تحسين قيمة العلامة التجارية للشركة	3.67	0.57	73.4	9
9- يعتبر تقرير الاستدامة كحافز ابداعي لجميع إدارات الشركة للتقديم أفضل ماديها للآخرين	4.14	0.78	82.8	4
10- توضح تقرير الاستدامة تفصيل ما تقوم الشركة بعملها بخصوص المواضيع البيئية والصحية والسلامة للمجتمع	4.19	0.74	83.8	3
أهمية تقارير الاستدامة في تقييم كفاءة أداء الشركات الصناعية العامة	4.03	0.37	80.6	

يبين الجدول قيم المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات أهمية تقارير الاستدامة في تقييم كفاءة أداء الشركات وباستعراض قيم النسب المئوية نجد أن الفقرة الأولى والتي تنص على " يعتبر تقرير الاستدامة مقياساً لمدى فعالية المبادرات التي يتم إطلاقها وتنظيمها من قبل إدارات الشركات" قد احتلت المرتبة الأولى بين الفقرات بمتوسط حسابي (4.81) والذي يمثل نسبة مئوية (96.2 %) وهذا يعني ضرورة التزام إدارات الشركات على نشر أفكارها الإبداعية والفكرية الخلاقة التي سوف تسهم من رفع شأن المجتمع المحيط بها بشكل يسهم بنهاية الأمر في تقدمه ، بينما احتلت الفقرة السابعة والتي تنص " يعتبر تقرير الاستدامة احد التقارير المساعدة لإدارات الشركات في دعم تطلعات ورغبات وطموحات عملانها " بمتوسط حسابي (3.57) حيث يمثل ما نسبته (71.4 %) كما وبلغ المتوسط الحسابي لأهمية تقارير الاستدامة في تقييم كفاءة أداء الشركات الصناعية العامة القيمة (4.03) والذي يمثل أهمية نسبية بلغت (80.6%).

نتائج اختبار الفرضيات

1. نتائج اختبار فرضية الدراسة وهي :

H_{01} : لا توجد أهمية ذات دلالة إحصائية لتقارير الاستدامة في تقييم كفاءة أداء الشركات الصناعية العامة وللتحقق من هذه الفرضية فقد استخدم اختبار ت للعينات الواحدة حيث يوضح الجدول التالي نتائج اختبار هذه الفرضية

جدول (4)

نتائج اختبار ت للعينات الواحدة لفحص فرضية الدراسة (أهمية تقارير الاستدامة في تقييم كفاءة أداء الشركات الصناعية العامة)

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ت المحسوبة	درجات الحرية	مستوى الدلالة	القيمة المرجعية	القرار
أهمية تقارير الاستدامة في تقييم كفاءة أداء الشركات الصناعية العامة	4.03	0.37	22.02	62	0.000	3	رفض الصفرية

يبين الجدول (4) نتائج اختبار ت للعينات الواحدة لفحص فرضية الدراسة (أهمية تقارير الاستدامة في تقييم كفاءة أداء الشركات الصناعية العامة) وقد بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.03 وقد بلغت قيمة ت المحسوبة 22.02 بمستوى دلالة يساوي 0.000

وتبين قيمة ت المحسوبة وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين هذا المتوسط وبين القيمة المرجعية البالغة 3.0 وذلك لان قيمة مستوى الدلالة كانت اقل من 0.05 بحيث أن هذه الدلالة كانت لصالح أهمية تقارير الاستدامة في تقييم كفاءة أداء الشركات الصناعية العامة التي كان متوسطها الحسابي هو الأكبر وبهذه النتيجة يتم رفض الفرضية الصفرية بمعنى أنه توجد أهمية لتقارير الاستدامة في تقييم كفاءة أداء الشركات الصناعية العامة

الاستنتاجات

- 1- حداثة المفهوم بالنسبة للشركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن.
- 2- الإدراك القليل لأهمية تقارير الاستدامة بالنسبة للشركات الصناعية المساهمة من حيث إبراز جانب الخدمات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تقدمها الشركة للمجتمع المحيط بها
- 3- عدم إدراك الشركات لأهمية وجود تقرير الاستدامة ليكون تقريراً سنوياً كجزء من إستراتيجية الشركة المطورة لدمج الاستدامة في كافة أعمالها.
- 4- ساهمت تقارير الاستدامة وبشكل تدريجي وفعال في إعادة تشكيل المنهج الصحيح لطرق الحاكمية المؤسسية للشركات بمختلف أنواعها .
- 5- تبين من خلال التحليل الإحصائي لنتائج المستبانين إن أهم عنصر مؤثر لتقارير الاستدامة يتمحور باعتباره تجسيدا لمدى فعالية المبادرات التي يتم إطلاقها وتنظيمها من قبل إدارات الشركات حيث حصلت على متوسط حسابي 4.81 وانحراف معياري 0.40
- 6- تبين من خلال التحليل الإحصائي أن لتقارير الاستدامة أهمية في تقييم كفاءة أداء الشركات الصناعية العامة بمتوسط حسابي 4.03 وانحراف معياري 0.37

التوصيات

1. ضرورة نشر قدر أكبر من الوعي لمفهوم وأهميه تقارير الاستدامة وأثرها في إبراز الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للشركات المؤثرة على المجتمع المحيط بها.
2. ضرورة نشر الوعي لدى أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات وأعضاء مهنة المحاسبة وطلاب الجامعات وتوعيتهم بمفهوم وأهمية تقارير الاستدامة.
3. عمل برامج تطويرية مشتركة مابين الجامعات وهيئات المحاسبية المهنية لبيان اثر تقارير الاستدامة على المجتمع المحيط بالشركات .
4. التأكيد على أهمية الإفصاح عن تقارير الاستدامة من ضمن الحسابات الختامية للشركات لما له من اثر على كفاءة تقييم الشركات على مختلف الاصعدة المحلية والعالمية.

المراجع العربية

- أبو زر، عفاف إسحق، (2011)، الإبلاغ المالي والاستدامة: واقع وآفاق المؤتمر العلمي المهني الدولي التاسع جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين بعنوان: "تطوير بنية التقارير المالية في أعقاب الأزمة المالية العالمية" 28-29 أيلول عمان - الأردن
- الأمم المتحدة، (٢٠٠٤)، كشف البيانات المتعلقة بتأثير الشركات على المجتمع الاتجاهات والقضايا الراهنة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، نيويورك.
- الصفار ،هادي رضا،(2006)، المحاسبة عن البيئة المستدامة بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السادس بعنوان: " أخلاقيات الأعمال ومجتمع المعرفة "جامعة الزيتونة الأردنية / كلية الاقتصاد والعلوم الادارية 17 - 19 نيسان ،عمان
- ناجيه ،الان ، (2004)، المحاسبة عن التنمية المستدامة من منظور الشركات الإنتاجية www.iefedia.com
- يحيى ، سعيدي و صورية، شنبى، (2004)، نظريات التنمية المستدامة www.iefedia.com

المراجع الاجنبية

- Globalreporting,2011 ,www.globalreporting.org
- Ioannou, Ioannis and Serafeim, George, (2011) The Consequences of Mandatory Corporate Sustainability Reporting (March 30,). Harvard Business School Research Working Paper No. 11-100 . Available at SSRN: <http://ssrn.com/abstract=1799589> or <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.1799589>

- Kolk, Ans and Perego, Paolo, (2008) Determinants of the Adoption of Sustainability Assurance Statements: An International Investigation (October 14,). Business Strategy and the Environment, Vol. 19, No. 3, 2010, pp. 182-198. Available at SSRN: <http://ssrn.com/abstract=1284589>
- Roger Simnett, Ann Vanstraelen, Wai Fong Chua, (2009) Assurance on Sustainability Reports: An International Comparison. The Accounting Review May 2009, Vol. 84, No. 3 (May) pp. 937-967. doi: <http://dx.doi.org/10.2308/accr.2009.84.3.937>

.....
.....
.....